آليات الرقابة على الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان

أ-عبدالقادر إبراهيم اقريرة

محاضر مساعد / كلية القانون/ جامعة بني وليد

مقدمة

أحدثت الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ثلاث هيئات لحماية حقوق الإنسان التي نصت عليها ولرقابة احترام الدول لالتزاماتها التي فرضتها على وهي: اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة الوزراء.

عدّل النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان تعديلات جذرية بموجب البروتوكول الحادي عشر يهدف لإعادة تنظيم آليات المراقبة وتحقيق فاعلية حماية حقوق الإنسان إذا ألغي هذا البروتوكول دور اللجنة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وإنشاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهذه الآلية أسستها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وهذه المحكمة تعمل على حسن تطبيق أحكام الاتفاقية وتوقيع العقوبات على من يخالفها، كما منح هذا البروتوكول الأفراد أو ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من الإدعاء مباشرة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

كذلك يوجد جهاز تنفيذي آخر لمراقبة الاتفاقية الأوروبية وهو لجنة وزراء، وهي آلية أنشأتها منظمة مجلس أوروبا، ودورها يتمثل في تنفيذ ومراقبة الأحكام الصادرة من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان⁽¹⁾ وقد يتجلى هذا الدور بدخول البروتوكول الحادي عشر حيز التنفيذ والذي عدل من دور لجنة الوزراء في دراسة الشكاوي التي تقدم إلى اللجنة وقصر دورها على مراقبة تنفيذ الأحكام الصادرة من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. كل هذه التطورات كانت مثار للتساؤل حول تشكيل واختصاص واجراءات هذه الآليات، وما طبيعة دورها الرقابي في حماية الحقوق والحريات في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان؟

وقد اتبعنا في هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال تحليل نصوص الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان.

وقد جرى تقسيم هذا البحث إلى مبحثين:

يعرض المبحث الأول: البيان التنظيمي للمحكمة الأوروبية واختصاصها وإجراءاتها.

وذلك من خلال مطلبين، يعرض المطلب الأول: تأليف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في حين يبين المطلب الثاني اختصاص وإجراءات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

(1) محمد أمين الميداني، النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان، الرياض - ط2، منشورات مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، 2004م، ص21.

أما المبحث الثاني تناول البيان التنظيمي للجنة وزراء مجلس أوروبا، وذلك من خلال مطلبين: يبين المطلب الأول: تشكيل لجنة وزراء مجلس أوروبا، في حين يبين المطلب الثاني: اختصاص وإجراءات لجنة وزراء مجلس أوروبا.

المبحث الأول

البيان التنظيمي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

سنبحث في تأليف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (مطلب أول)، ونرى اختصاصاتها وإجراءات الدعوى أمامها (مطلب ثان).

المطلب الأول: تأليف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

بينت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمعدلة بالبروتوكول الحادي عشر تنظيم المحكمة وأداء مهامها على النحو التالي:

أولاً/القضاة:

تتألف المحكمة الأوروبية من عدد من لقضاة يساوي عدد الأطراف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان⁽¹⁾، والتي وصل مجموعها (45) دولة حتى سنة 2005⁽²⁾.

هذا على خلاف النظام القديم للمحكمة الأوروبية التي كانت تتضمن قضاة يمثلون كل الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، سواء منهم الذي صادق أو الذي لم يصادق على الاتفاقية الأوروبية⁽³⁾.

وبينت المادة (20) بأنه يمكن لأي دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية أن ترشح أكثر من قاض يحمل جنسية الدولة الطرف في هذه الاتفاقية، وهذا ما أضافه البروتوكول الحادي عشر بعد دخوله حيز التنفيذ في سنة 1998؛ لأنه لا يجوز أن تصمم المحكمة الأوروبية حسب نظامها القديم أكثر من قاضي يحمل نفس الجنسية⁽⁴⁾.

1- اختيار القضاة:

يتم انتخاب قضاة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بواسطة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في جلسة سرية بالأغلبية المطلقة لأصوات أعضائها، بناء قائمة ثلاثة أسماء لمرشحين تقدمها

(1) المادة (21) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول (11).

(2) محمد شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2005، المجلد الثاني، ص51.

(3) عبد العزيز سرحان، مبادئ القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة، ص52.

(4) محمد أمين الميداني، النظام الأوروبي لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص112.

كل دولة طرف في الاتفاقية⁽¹⁾، وتتبع نفس الإجراءات لتكملة عدد القضاة في حال قبول أعضاء جدد في الاتفاقية أو تستغل المقاعد الشاغرة⁽²⁾.

ويشترط في قضاة المحكمة المرشحين لتولي منصب القاضي بالمحكمة الأوروبية الشروط المطلوبة لممارسة الوظائف القضائية الرفيعة، بأن يجتمع بأعلى قدر من الاختلاف، وأن يكون من رجال القانون المشهود لهم بالكفاءة⁽³⁾.

وبممارسة القاضي وظيفته بالمحكمة وبصفته الشخصية أي لا يجوز أن يمثله غيره⁽⁴⁾. وتقوم المحكمة بانتخاب رئيس لها ونائب له أو اثنين لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديد انتخابهم⁽⁵⁾.

2- مدة عضوية القضاة:

يمارس القضاة مهامهم لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، وتنتهي مدة عضويته نصف عدد القضاة المنتخبين في الانتخاب الأول بعد انقضاء ثلاث سنوات⁽⁶⁾.

ويقع على عاتق الأمين العام لمجلس أوروبا اختيار القضاة الذين تنتهي فترتهم الأولية، وذلك من خلال إجراء عملية قرعة تتم مباشرة بعد انتخابهم⁽⁷⁾.

ويجوز للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ويقصد بتجديد ولايته نصف القضاة كل ثلاث سنوات، وذلك قبل أن تقوم بأي انتخاب لاحق أن تقرر مدة غير مدة الست سنوات الواردة بالفقرة الأولى من نص المادة 1/23 من الاتفاقية المعدلة بالبروتوكول رقم (11) ولكن يشترط ألا تزيد عن تسع سنوات ولا تقل عن ثلاث سنوات⁽⁸⁾، ويكون ذلك عن طريق قرعة يجريها

(1) المادة (1/22) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(2) المادة (2/22) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(3) المادة (2/22) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(4) المادة (2/21) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(5) المادة (1/262) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(6) المادة (1/23) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(7) المادة (2/23) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(8) المادة (3/23) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

الأمين العام لمجلس أوروبا بعد الانتخاب مباشرة، حيث يتم توزيع مدة ولاية القضاة التي ترى الجمعية البرلمانية انتخابهم لمدة غير مدة الست سنوات⁽¹⁾.

وعلى القاضي المنتخب أن يحل محل القاضي الذي تنتهي ولايته بل يستمر في ولاية سلفه حتى تنتهي⁽²⁾.

ويستغل قضاة المحكمة الأوروبية وظائفهم حتى يتم استبدالهم، وبعد هذا الاستبدال يستمر القضاة الذين انتهت مدة ولايتهم في النظر في القضايا التي سبق وإن عرضت عليهم قبل انقضاء ولايتهم⁽³⁾.

وتنتهي ولاية القاضي بالمحكمة إما عند بلوغه السبعين من عمره⁽⁴⁾، أو عن طريق فصله إذا قرر قضاة المحكمة ذلك بأغلبية الثلثين لعدم توافر الشروط المطلوبة فيه⁽⁵⁾.

3- استقلال القضاة:

أوجبت الاتفاقية الأوروبية عند تولي قضاة المحكمة لنشاط يمكن أن يؤثر في استقلاليتهم أو يشغلهم عن وظيفتهم كقضاة بالمحكمة، ولبيان مدى تأثير هذه الأنشطة في القضاة فإن المحكمة وحدها لها سلطة الفصل في ذلك⁽⁶⁾.

كما أن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وتأكيداً لما سبق عبرت في إحدى توصياتها تحت رقم 809 لسنة 1977 ف عن أسفها لوجود بعض المرشحين لشغل وظيفة قضاة بالمحكمة غير مستقلين عن حكوماتهم مما يبعث عدم الثقة في نزاهتهم واستقلالهم، وأوصت الجمعية لجنة الوزراء بعدم ترشيح أشخاص لا يتمتعون بالاستقلالية، وأنه على المرشح الاستقالة من وظيفته الحكومية إذا تم ترشيحه قاضياً بالمحكمة، وفي العام نفسه أصدرت الجمعية قراراً دعت فيه إلى الالتزام بما أوصت به.

(1) المادة (4/23) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(2) المادة (5/23) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(3) المادة (7/23) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(4) المادة (6/23) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(5) المادة (24) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(6) المادة (3/21) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

وقد أضافت اللائحة الداخلية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المنتهية نصوصاً تتعلق بضمان استقلال قضاة المحكمة، فقد جاء في مادتها (24) أنه لا يجوز للقاضي أن يشترك في الدعوى إذا توافرت إحدى الحالات:

أ- إذا كانت له مصلحة شخصية في القضية المنظورة.

ب- إذا سبق أن عرضت عليه القضية ونظرها بأي صفة كان عليها وكياً أو مستشاراً لأحد أطرافها أو عضو في محكمة أو لجنة تحقيق⁽¹⁾.

وفي نص المادة (25) من ذات اللائحة منع القاضي حق التنحي عن النظر في الدعوى المعروضة أمامه بعد إخطار رئيس المحكمة بهذا التنحي؛ ليأذن له إذا ما تبين ما يبرر ذلك، فإن لم يجد الرئيس الأسباب مقنعة فصلت المحكمة في ذلك.

4- ضمانات قضاة المحكمة:

يتمتع قضاة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وحسب ما نصت عليه المادة (51) من الاتفاقية الأوروبية كل المميزات التي حددتها بالمادة (40) من ميثاق مجلس أوروبا والاتفاقيات التي بموجبه ومن بينها البروتوكول الرابع للاتفاقيات العامة بامتيازات وحصانات أعضاء مجلس أوروبا، ويضمن هذا البروتوكول تعريف الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها قضاة المحكمة الأوروبية.

فالمادة الأولى عرفت كلمة قضاة بأنهم ((قضاة المحكمة الذين تم انتمائهم بالمحكمة الأوروبية، أو القاضي الذي تعينه الدولة التي تعينها القضية))⁽²⁾.

وتقضي المادة الثانية بأن ((القضاة يتمتعون أثناء مباشرتهم لوظائفهم وأيضاً خلال الرحلات التي يقومون بها بسبب مباشرتهم الوظائف بالامتيازات والحصانات الآتية⁽³⁾):

أ- الحصانة ضد القبض أو الاعتقال أو حجز أمتعتهم الشخصية وتتمتع أقوالهم وكتاباتهم بحصانة قضائية.

(1) عبد العزيز سرحان، مرجع سبق ذكره، ص 186.

(2) عبد العزيز سرحان، المرجع نفسه ص 186.

(3) عبد العزيز سرحان، المرجع نفسه ص 187.

ب- إعفاؤهم ومرافقوهم من جميع الإجراءات الخاصة بحرية التنقل والخروج والدخول في الدول التي يقيمون فيها وبحرية الدخول في الدول التي يباشرون فيها وظائفهم، كما يشمل إعفاءهم الاستثناء من إجراءات تسهيل الأجانب في الدول التي يزورونها أو يمرون بها أثناء مباشرتهم لوظائفهم.

وتشير المادة الثالثة إلى أنه خلال الانتقال الذي يقوم به القضاة في مباشرتهم لوظائفهم يمنحون الامتيازات الجمركية ورقابة الصرف الآتية⁽¹⁾.

أ- من جانب حكوماتهم:

يتمتعون بالتسهيلات ذاتها المعترف بها لكبار موظفي الدولة عندما يذهبون إلى الخارج في مهمة رسمية مؤقتة.

ب- من جانب حكومات الدول الأعضاء:

يتمتع قضاة المحكمة بالإعفاءات المعترف بها لرؤساء البعثات الدبلوماسية.

وتنص المادة الرابعة على أن وثائق وأوراق المحكمة والقضاة لا يجوز الاعتداء عليها أو حجزها أو فرض الرقابة على المراسلات الرسمية أو غيرها من الوثائق الرسمية الخاصة بالمحكمة وأعضائها.

وتقضي المادة الخامسة بالحصانة القضائية بالنسبة للأقوال والكتابات والأعمال التي يقومون بها خلال مباشرتهم لوظائفهم وتبقى سارية حتى بعد انتهاء مدة ولاية القضاة.

وتشير المادة السادسة إلى أن الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها القضاة ليست مقدرة لتحقيق مصلحة شخصية لهم، بل الغرض منها ضمان استقلالهم في مباشرة وظائفهم، وأن المحكمة وحدها بكامل هيئاتها لها سلطة الفصل في رفع الحصانات وهذا لا يعد حقاً بل واجباً لرفع الحصانة عن القاضي إذا رأت المحكمة أن الحصانة تمنع من تقرير العدالة أو أن رفع الحصانة لا يحل بالضرر الذي قررت من أجله.

ثانياً/ مقر المحكمة ودوائرها ولغاتها:

لم تشر الاتفاقية الأوروبية إلى مقر المحكمة إلا أن اللائحة الداخلية لمحكمة حقوق الإنسان المنتهية نصت في المادة (15) ((على أن يكون مقرها في مدينة ستراسبورغ ويجوز أن

(1) عبد العزيز سرحان، مرجع سابق ص 187.

تباشر وظائفها في أي مكان من دول أعضاء مجلس أوروبا سواء كانت طرفاً في الاتفاقية أم لا⁽¹⁾

وتكون جلسات المحكمة الأوروبية ومقتضى الفقرة الأولى من المادة الأربعين من الاتفاقية الأوروبية ((علنية إلا إذا قررت المحكمة خلاف ذلك بسبب ظروف استثنائية))⁽²⁾.

وأوضحت المادة (34) من النظام الداخلي بأن اللغتين الرسميتين هما: الفرنسية والانجليزية، ولكن أجازت كل من الفقرتين (3،4) من هذه المادة استخدام لغة غير اللغتين الرسميتين للمحكمة إذا سمح بذلك رئيس غرفة من غرف المحكمة التي تعرض عليها القضية⁽³⁾.

((وتتكون المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من ثلاث دوائر))⁽⁴⁾، عن طريقها تنظر الدعاوي المرفوعة أمامها، فالدائرة الأولى وهي لجان تتألف من ثلاثة قضاة وعدها البعض هيئة ابتدائية⁽⁵⁾، أما الهيئة الثانية، وهي غرف المداولة وتتشكل من سبعة قضاة، وهذه الغرف تم إنشاؤها من قبل المحكمة لمدة زمنية محددة، كما تقوم المحكمة بانتخاب رؤساء غرف ويجوز إعادة انتخابهم⁽⁶⁾.

وأخيراً الدائرة العليا بالمحكمة وتعرف بغرفة المداولة الكبرى، وتتكون من سبعة عشر قاضياً، يتم اختيارهم وفقاً للائحة الداخلية للمحكمة، وتضم هذه الغرفة رئيس المحكمة ونائبه ورؤساء غرف المداولة وقاضي الدولة المعنية بالقضية المتطورة، والذي يجب وجوده أيضاً في غرفة المداولة وحضوره إذا لم يكن القاضي المنتخب قادراً على ذلك تقوم الدولة المعنية باختيار قاض لها.

(1) محمد أمين الميداني، النظام الأوروبي لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص120.

(2) المادة (1/40) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(3) محمد أمين الميداني، النظام الأوروبي لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص120.

(4) المادة (1/27) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(5) على ضوء، القانون الدولي العام، الخمس - ليبيا، مطابع عصر الجماهير، الطبعة الأولى 2000م، ص356.

(6) المادة (26/ب، ج) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

وعندما تحال القضية إلى غرفة المداولة الكبرى طبقاً للمادة (34) " لا يجوز أن يشارك أي قاض من هيئة غرفة المداولة التي أصدرت الحكم في غرفة المداولة باستثناء رئيس غرفة المداولة وقاضي الدولة التي تعينها القضية"⁽¹⁾.

ثالثاً: الأمانة العامة للمحكمة:

تقوم المحكمة بانتخاب أمين لها (مسجل) ونائب له أو أكثر⁽²⁾، ويجب توفير موظفين قانونيين تابعين للأمانة مهمتهم مساعدة المحكمة بأعمالها، وتنظيم هذه الأمانة ووظائفها تبينها اللائحة الداخلية للمحكمة⁽³⁾.

أما في ما يتعلق بنفقات هذه المحكمة فمجلس أوروبا يحتمل هذه النفقات، فليس للمحكمة ذمة مالية مستقلة⁽⁴⁾.

المطلب الثاني:

اختصاص وإجراءات الدعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان نوعان من الاختصاص، يتمثل النوع الأول في الاختصاص القضائي، والنوع الثاني في الاختصاص الاستشاري.

أولاً/ الاختصاص القضائي:

وهو الاختصاص بالفصل في المنازعات المعروضة على المحكمة بقرار ملزم للأطراف، وهو الاختصاص الأصيل للمحكمة، يمتد ليشمل كل الدعاوي الخاصة بتفسير وتطبيق الاتفاقية وبروتوكولاتها التابعة إليها⁽⁵⁾.

وللمحكمة اختصاص تحديد اختصاصها، وهو مبدأ عام من مبادئ التنظيم القضائي الدولي، حيث أنه في حال حصول نزاع بشأن اختصاص المحكمة فأن الأخيرة تفصل فيه⁽⁶⁾،

(1) المادة (3،2/27) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(2) المادة (26) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(3) المادة (25) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(4) المادة (50) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(5) المادة (1/32) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(6) المادة (2/32) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

ولتوضيح هذا الاختصاص بتعيين توضيح أهلية القاضي، تم طريقة تقديم الدعوى، تم شروط قبولها.

1- أهلية القاضي:

يتم تقديم الدعوى من الأطراف التالية:

أ- الدول الأطراف في الاتفاقية:

يجوز للدول الأطراف في الاتفاقية تقديم دعوى أو التماساً إلى المحكمة ضد دولة أخرى طرف بشأن أي خرق لأحد الحقوق المقررة في الاتفاقية والبروتوكولات المضافة إليها⁽¹⁾.

كما لا يجوز أن تقوم دولة طرف بتقديم دعوى إلى المحكمة ضد دولة ليست طرفاً، وكذلك الحال في تقديم دعوى من دولة ليست طرفاً في الاتفاقية.

ب- الأفراد والمقاطعات غير الحكومية:

بدخول البروتوكول رقم (11) حيز التنفيذ منح الأفراد حق رفع دعوى أمام المحكمة ضد أي دولة تنتهك حقوقهم المنصوص عليها في الاتفاقية والبروتوكولات المضافة إليها، ولا يشترط في رفع الدعوى أن تكون الدولة المدعى عليها قد أعلنت موافقتها المسبقة على منح الأفراد حق رفع الدعاوى ضدها⁽²⁾.

ولكن التساؤل يثار هنا عن رعايا دولة ليست طرفاً في الاتفاقية ولا عضواً في مجلس أوروبا: هل يحق لهم أن يرفعوا دعوى ضد دولة طرف انتهكت حقوقاً لهم منصوص عليها في الاتفاقية والبروتوكولات المضافة إليها؟⁽³⁾

لقد شهدت التطبيقات القضائية للمحكمة القضائية الأوروبية بقبول دعاوى من أفراد لا يتبعون دولة طرف ومنها الدعوى المقدمة من مواطني سيرلانكا ضد بريطانيا، لرفض بريطانيا منحهم حق اللجوء السياسي هرباً من الاضطهاد السياسي المصحوب بالتعذيب، وعزم

(1) المادة (33) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(2) المادة (1/34) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(3) مصباح الطاهر حمادي، الآليات القضائية الواردة في الاتفاقيات الأوروبية والميثاق الإفريقي المعنيين بحقوق الإنسان،

رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون/ جامعة الفاتح- طرابلس، 2000، ص 15

الحكومة البريطانية إبعادهم إلى سيرلانكا؛ مما يعرضهم لخطر التعذيب في بلادهم، ويعد هذا انتهاكاً للمادة الثالثة من الاتفاقية⁽¹⁾.

ولا يشترط أن يكون مقدم الشكوى متمتعاً بجنسية الدولة المشتكى عليها، فللكافة أيّاً كانت جنسيتهم حق اللجوء إلى المحكمة الأوروبية، فالاتفاقية الأوروبية تمد مظلة الحماية بها للأسرة البشرية بأسرها، وهو ما يعد انتصاراً كبيراً لحقوق الإنسان في مجال الحماية القانونية لها⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، فإنها تستطيع أن تستفيد من الآلية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان بفضل ما تضمنه المادة الرابعة والثلاثون من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فقد أجازت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للمنظمات غير الحكومية ومختلفة الطبيعة اللجوء إليها، مثل: الأحزاب السياسية، والنقابات والأشخاص ذات الطبيعة العامة في مواجهة الدولة.

2- طريقة تقديم الشكوى:

يتم تقديم الشكوى لدى الأمانة العامة للمحكمة، متضمنة بيانات عن اسم وعنوان المدعى وموضوع دعواه، وعند تلقي الدعوى يقوم الأمين العام للمحكمة بإرسال صور من الدعوى إلى الأشخاص الذين سوف يشاركون في نظر الدعوى.

ويقدم الأمين العام للمحكمة بإحالة الدعوى إلى لجنة تشكلها المحكمة مكونة من ثلاثة قضاة، مهمتها قبول الدعوى من عدمه، وذلك بالتحقق من توافر شروط قبولها، وهذا يتعلق فقط بالدعاوى المرفوعة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية⁽³⁾.

3- شروط قبول الدعوى:

وفقاً لنص المادة(35) من الاتفاقية المعدلة بالبروتوكول رقم (11) يمكن تصنيف قبول الدعوى إلى:

- (1) طارق عزت رضا، تحريم التعذيب والممارسات المرتبطة به، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999ف، ص887
- (2) محمد يوسف علوان، محمد خليل المرسي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر وسائل الرقابة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الأول، 2088ف، ص207.
- (3) المادة(27) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

أ/ شروط عامة ينبغي توافرها سواء كانت الدعوى مقدمة من الدولة أو الفرد وهي⁽¹⁾:

1- أن تكون الدعوى المرفوعة قد استنفذت طرق التقاضي الداخلية طبقاً لقواعد القانون الدولي المعترف بها: إن هذا الشرط يؤكد على الطابع الفرعي أو الاحتياطي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فالدولة بأجهزتها المختلفة هي الحامي الأول لحقوق الإنسان، والقضاء الوطني للدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان هو المختص أصلاً بنظر النزاعات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ولا يرد تدخل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلا في مرحلة تالية حينما كان النظام القانوني الداخلي للدول الأعضاء غير كاف لتأمين احترام هذه القوانين⁽²⁾.

2- أن يتم تقديمها خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار القرار النهائي: إن تحديد مدة ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار القرار النهائي تعتبر من وسائل الانتصاف الداخلية، وربما قصد واضعو البروتوكول (1) من تحديد مدة ثلاثة أشهر تلافياً لتساوي مدة ستة أشهر، ومنها تدارك الضرر الذي لحق المدعى من جراء انتهاك حقوقه.

ب/ شروط خاصة يجب توافرها في الدعاوى المرفوعة من الأفراد وهي:

1- ألا تكون الدعوى مجهولة المصدر⁽³⁾، أي يتوجب أن تكون الدعوى معلومة المصدر وموقعة من جانب مقدميها أو ممثلة، ومضى هنا فإنه لا تقبل المحكمة في الدعوى التي لا تحمل اسم المدعى أو لا يجوز في ملف الدعوى ما يمكن التعرف منه على شخصيته أو تحديد هويته.

2- أن لا تكون الشكوى قد عرضت سابقاً على المحكمة الأوروبية أو عرضت على هيئة دولية أخرى، إلا إذا توافرت أدلة جديدة لها علاقة بذات الدعوى؛ لأن الطبيعة القانونية للأحكام تكتسب قوة الشيء المنقضي به، وبالتالي لا يجوز إعادة نظر الدعوى عن الوقائع نفسها وتقديم نفس الشكوى إلى هيئة تحقيق أو تسوية إقليمية أو دولية أخرى⁽⁴⁾، وهذه

(1) المادة (35) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(2) محمد يوسف علوان، محمد خليل المرسي، مرجع سابق، ص 298.

(3) المادة (35/2) بندا) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(4) المادة (2/35) بندا) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

- 3- القاعدة عامة وثابتة ومعروفة في مجال الحماية الدولية لحقوق الإنسان⁽¹⁾.
- 4- أن تكون الدعوى متطابقة مع أحكام الاتفاقية والبروتوكولات التابعة لها⁽²⁾ ويمكن القول: أن الدعوى غير متطابقة مع أحكام الاتفاقية إذا توافرت إحدى الحالات الآتية:-
- أ- إذا تعلقت الدعوى بمادة تم التحفظ عليها من جانب الدولة المدعى عليها طبقاً للمادة(64) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:
- وقد تعرضت المحكمة لتفسير هذا النص في الدعوى المقضي فيها، والمقدمة من مواطنة ضد سويسرا مؤداها أنها لم يتم محاكمتها بواسطة محكمة مستقلة محايدة اعترضت الحكومة السويسرية على الدعوى بحجة التحفظ المقدم منها أثناء تصديقها على الاتفاقية.
- وقد رفضت المحكمة في أسبابها حجة الحكومة على أساس أن التحفظ المقدم منها يخالف حكم المادة (64) من الاتفاقية، حيث جاء تحفظها ذا طابع عام، وأن الفقرة الأولى من المادة(64) تخطر التحفظ العام.
- ب- إذا كانت الدعوى مخالفة لأحكام الاتفاقية التي تجيزها المادة (15) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
- ج- إذا كانت الدعوى تتعلق بأنشطة مدمرة لحقوق وحرريات تضمنتها الاتفاقية:
- ويقصد من هذا النص هو ضمان الحقوق والحرريات المنصوص عليها في الاتفاقية لحماية المؤسسات الديمقراطية في عملها⁽³⁾.
- 4- أن تكون مؤسسة على وقائع وحقائق قانونية:
- بمعنى أن تكون الشكوى مبنية على وقائع وليست تصوريه بقصد لفت انتباه الصحافة إليها، وبالتالي فالوقائع غير الصحيحة والتي لا تمثل مخالفة للاتفاقية لا تقبل سواء كانت من الناحية الظاهرية⁽⁴⁾.

(1) د. محمد أمين الميداني، اللجان الدولية الإقليمية لحماية حقوق الإنسان، منشورات القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الأولى 2000ف، ص20.

(2) الصادق العربي، الآليات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير مقدمة لمدرسة الدراسات الدولية والإستراتيجية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2009ف، ص61.

(3) الصادق العربي، مرجع سابق، ص63.

(4) مصباح الطاهر حمادي، مرجع سابق، ص109.

5- ألا يسيء استخدام حقه في تقديم الدعوى. وذلك بأن يقصد من وراء تقديم الدعوى الإضرار بالغير أو يسعى إلى تحقيق مصلحة غير مشروعة، كأن يكون الغرض من الدعوى سياسي أو دعائي أو محاولة للتشهير بدولة أو دولة أخرى طرف⁽¹⁾.

ثانياً/ الاختصاص الاستشاري.

يمثل الاختصاص الاستشاري للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الآراء الاستشارية التي تدلي بها المحكمة الأوروبية حول المسائل المتعلقة بتفسير الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها المكملة لها⁽²⁾.

ولا يمتد إلى المسائل المتعلقة بمضمون الحقوق والحريات الواردة في الاتفاقية وبروتوكولاتها⁽³⁾.

وتمارس لجنة الوزراء حقها في طلب الآراء الاستشارية بقرار يصدر بأغلبية الحاضرين⁽⁴⁾، وللمحكمة سلطة المفصل ما إذا كان طلب الرأي الاستشاري يخضع لاختصاصها⁽⁵⁾.

والرأي الصادر من المحكمة ينبغي أن يكون مسبباً، وإذا لم يمثل الرأي الاستشاري كل القضاة فيحوز لأي قاضٍ تقديم رأيه بشكل منفصل ويحال هذا الرأي إلى لجنة الوزراء⁽⁶⁾.

ثالثاً: إجراءات الدعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

الإجراءات أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يكون حضورية وعمامة، والجلسات تكون علنية أيضاً إلا إذا قررت الغرفة أو الغرفة الكبرى عكس ذلك، بسبب ظروف استثنائية⁽⁷⁾. فمجرد إعلان المحكمة قبولها الدعوى فإنها تنظر فيها مع ممثلي الأطراف، ولها إجراء التحقيق متى رأت ذلك ضرورياً، وعلى الدول توفير التسهيلات اللازمة للقيام بذلك⁽⁸⁾.

- (1) المادة (4/35) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).
- (2) المادة (47) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).
- (3) المادة (2/47) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).
- (4) المادة (2/47) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).
- (5) المادة (48) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).
- (6) المادة (49) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).
- (7) المادة (40) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).
- (8) المادة (38) ابتداءً من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

ويجوز للدولة الطرف التي يكون أحد مواطنيها هو رافع الدعوى الحق أن تقدم تعليقاته كتابة أو أن تشترك في المرافعة، كما يجوز لرئيس المحكمة إذا ما تطلب العلاقة ذلك أن تستدعي دولة متعاقدة وليست طرفاً في الدعوى أو أي شخص غير مقدم الدعوى أن يقدم تعليقاته كتابة أو أن يشترك في المرافعة⁽¹⁾.

أولاً: شطب الدعوى.

يجق للمحكمة أن فور شطب الدعوى من قاعة القضايا في أي مرحلة من مراحلها إذا وجدت حالة من الحالات الآتية⁽²⁾:

أ- إذا رغب المدعي في عدم الاستمرار في دعواه.

ب- إذا اتخذ قرار بشأن الدعوى.

2- إذا لم تجد المحكمة مبرراً للاستمرار في النظر في الدعوى.

ولكن يجوز للمحكمة أن تتابع دراسة الشكوى المعروضة عليها إذا استدعت ذلك حماية حقوق الإنسان التي نصت عليها الاتفاقية.

ويجوز أيضاً للمحكمة إعادة تسجيل الشكوى التي سبق وأن شطبها إذا أرتأت بأن الظروف تتطلب ذلك⁽³⁾.

ثانياً: التسوية الودية.

تضع المحكمة نفسها أثناء نظرها في الدعوى تحت تصرف الأطراف يقصد إنهاء الدعوى بتسويتها على أساس احترام حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة⁽⁴⁾.

ويجوز للمحكمة الأوروبية، وفي حال التوصل إلى تسوية ودية شطب القضية بقرار يقتصر على عرض موجز للوقائع وللمحل المعتمد⁽⁵⁾.

(1) المادة (6) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(2) المادة (1/37) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(3) المادة (38/ب) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(4) المادة (39) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(5) المادة (2/38) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

ثالثاً: الحكم.

تصدر الغرف أحكامها بأغلبية أصوات قضائها، وتكون هذه الأحكام معللة⁽¹⁾.
ويحق لقضاة المحكمة أن يرفعوا إعلاناً أو عرضاً لأرائهم المنفصلة أو الموافقة أو المخالفة
للحكم الصادر⁽²⁾.

وتكون أحكام غرفة من غرف المحكمة نهائية في ثلاث حالات⁽³⁾.
أ- إذا أعلن الأطراف بأنهم لن يحيلوا القضية إلى غرفة المداولة الكبرى.
ب- انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ صدور الحكم من دون تقديم طلب الإحالة إلى الغرفة
الكبرى.

ج- رفض الغرفة الكبرى بمجموع قضائها طلب إحالة القضية إليها.

المبحث الثاني: البيان التنظيمي للجنة وزراء مجلس أوروبا.

سوف نتناول من خلال هذا المبحث لجنة وزراء مجلس أوروبا، وذلك من خلال معرفة تشكيل هذه
اللجنة (مطلب أول)، وتناول اختصاصاتها والإجراءات المتبعة أمامها في (مطلب ثاني)

المطلب الأول: تشكيل لجنة وزراء مجلس أوروبا.

لجنة الوزراء هي الهيئة السياسية المختصة باسم مجلس أوروبا، حيث تتناول ميثاق مجلس أوروبا
القواعد التي تحكم تنظيم وسير عمل لجنة الوزراء على النحو التالي:

الفرع الأول: تأليف لجنة الوزراء:

تتكون لجنة الوزراء في مجلس أوروبا من وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء في منظمة مجلس
أوروبا، أو ممثليهم الدائمين بستراسبورغ، وفي حال تعذر مشاركة هؤلاء الوزراء في اجتماعات اللجنة
يمكن اختيار بديل ليحل محله على أن يكون هذا البديل قدر الإمكان أحد أعضاء حكومة بلده⁽⁴⁾.
وعملاً على تحقيق الاستمرارية في عمل لجنة الوزراء، وحتى يتيسر مواجهة المشاكل الطارئة خاصة
وأن وزراء الخارجية لا يتيسر لديهم الوقت للحضور المتكرر لمقر اللجنة.

(1) المادة (45/1) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(2) المادة (45/2) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(3) المادة (44/2) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول رقم (11).

(4) المادة (14) من ميثاق مجلس أوروبا.

واتخذت لجنة الوزراء في دورتها العاشرة في الشهر الثالث من عام 1952 ف قرار يقضي بضرورة تعيين مندوب من طرف كل دولة ممثلة في اللجنة, ويحق لهذا المندوب أن يتصرف باسم دولته أو أن يمثلها في اجتماعات هذه اللجنة, ويحق لهذا المندوب أن يتصرف باسم دولته أو أن يمثلها في اجتماعات هذه اللجنة, وأصبح لاحقاً هذا المندوب الممثل الدائم لدولته في مقر لجنة الوزراء في مدينة ستراسبورغ, وتعد عادةً اللجنة اجتماعاً في كل شهر مدته أسبوعاً⁽¹⁾

ويجوز للجنة الوزراء أن تشكل بقصد تحقيق أغراض ضرورية لجاناً ذات صفة استشارية وتقنيه, والهدف من تشكيل هذه اللجان هو دراسية إحدى المسائل المعروضة على اللجنة أو تزويدها ببعض الاقتراحات أو الآراء التي تساعد على القيام بمهامها ونشاطاتها⁽²⁾.

الفرع الثاني: دورات لجنة الوزراء

تعد لجنة الوزراء دوراتها في الأيام التي تعقب دورات الجمعية الاستشارية, أو حينما ترى أن ذلك مناسباً, ويمكن للجنة أيضاً أن تقرر عقد دورات أخرى بطلب من أحد الأعضاء أو بطلب من الأمين العام بمجلس أوروبا وذلك في حالة ما إذا لم تكن اللجنة قد انعقدت في إحدى دوراتها العادية, وهذا الطلب يتم إبلاغه للدول الأعضاء من قبل الأمين العام لمجلس أوروبا⁽³⁾. وتتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية ثلثي الأصوات في المسائل الإدارية والمالية⁽⁴⁾. وتجتمع لجنة وزراء مجلس أوروبا على مستوى الوزراء أو على مستوى مندوبي الوزراء.

أولاً: على مستوى الوزراء:

تجتمع لجنة الوزراء على المستوى الوزاري مرتين في السنة في مايو ونوفمبر, وتتعقد هذه الدورات في ستراسبورغ يوماً كاملاً, أو على مدى نصف يومين متتابعين, ما لم تصدر اللجنة قراراً يخالف ذلك⁽⁵⁾. ويخصص عادة الجزء الأهم من الدورة للحوار السياسي, ودراسة المسائل ذات الاهتمام المشترك باستثناء القضايا المتعلقة بالدفاع.

(1) محمد أمين الميداني النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان, مرجع سبق ذكره, ص 36.

(2) المادة (17) من ميثاق مجلس أوروبا.

(3) حفيظ عكداوي, ضمانات حقوق الإنسان في إطار التنظيم الإقليمي الأوروبي والعربي, مرجع سبق ذكره, ص 105.

(4) المادة (20/بند د) من ميثاق مجلس أوروبا.

(5) المادة (20) من ميثاق مجلس أوروبا.

وبالرغم من أن اجتماع دورات لجنة الوزراء يطغى عليه الطابع السري، إلا أنه يصدر في أعقاب كل دور بياناً ختامياً يمكن للوزراء من خلاله إعطاء وتصريح أو عدة تصريحات.

ثانياً: اجتماع لجنة الوزراء على مستوى مندوبي الوزراء:

يجتمع مندوبو الوزراء مرة كل أسبوع أو عدة مرات في الأسبوع في لجان ومجموعات تقريرية ومجموعات عمل، حيث اجتمعت (43) مرة سنة 1999 ف، و(51) مرة سنة 2000 ف، و(46) مرة سنة 2001، وتعد اجتماعات مندوبو الوزراء عادة في قاعة لجنة الوزراء⁽¹⁾.

الفرع الثالث: استقلال لجنة الوزراء.

تعتبر لجنة الوزراء جهازاً مستقلاً، وبالتالي فإنها غير ملزمة بالأخذ بتوصيات الجمعية الاستشارية أو النظر في مقترحات البرلمانين أعضاء الجمعية، وهذا يرجع إلى أن لجنة الوزراء ليست بحكومة أوروبية، فهي لا تخضع لرقابة الجمعية الاستشارية التي تؤلف من ممثلين برلمانيين من الدول الأعضاء، وهذا قد يوحي بأنها جهازاً برلمانياً، وبالتالي بقاء لجنة الوزراء يتوقف على ثقة هذا الجهاز كما هو متبع في الأنظمة البرلمانية الداخلية للدول الأعضاء، ولهذا تمتعت لجنة الوزراء بصفة الاستقلالية، ومن جهة أخرى لا يملك وزراء لجنة الوزراء حق أو سلطة حل الجمعية الاستشارية. هذا الاستقلال في العمل واتخاذ المواقف الذي تتميز به لجنة الوزراء قد يؤدي إلى إثارة بعض المخاطر والتي تتمثل في أن تكون للجنة سياستها الخاصة التي ترسم دون أن يؤخذ في الاعتبار مواقف أو سياسة الجمعية الاستشارية⁽²⁾.

النوع الرابع: حصانات و ضمانات أعضاء لجنة الوزراء:

يتمتع أعضاء لجنة الوزراء ومساعدتهم وموظفو المجلس وسكرتيره العام ومساعدته بخصائص وامتيازات المبعوثين الدبلوماسيين. ومن ضمن هذه الحصانات والامتيازات الحصانة القضائية بالنسبة لأعضاء لجنة الوزراء ومساعدوهم، والمتمثلة في حمايتهم من ولاية القضاء الوطني لدول الاستقبال عليها، وعدم خضوعهم لسلطات الدول المضيفة. وكما يحضر الحظر التام القيام بإجراءات الحجز أو المصادرة أو الاستيلاء أو التفتيش على وثائق وأوراق وكتابات أعضاء لجنة الوزراء ومساعدوهم أو فرض الرقابة عليها وعلى المراسلات الرسمية أو غيرها من الوثائق الرسمية الخاصة والمتميزة التي لا تقدم عادة لغيرهم من

(1) حفيظ عكداوي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

(2) إبراهيم العناني، دراسة الاتفاقيات الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، إعداد محمود شريف بسيوني وآخرين، مج 2، ط 1، بيروت - دار العلم للملايين. 1989م، ص 48.

الأجانب المقيمين فوق أقاليم الدولة المضيفة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: اختصاصات لجنة الوزراء وإجراءاتها

منحت المادة 13 من النظام الأساسي لمجلس أوروبا للجنة الوزراء صلاحية الجهاز التنفيذي للمنظمة فيما يتعلق بسياساتها العامة، وذلك باعتبارها الجهاز الذي يعمل باسم مجلس أوروبا، إذ هي التي تقوم بتوجيه وإدارة أنشطة المجلس واتخاذ كافة القرارات⁽²⁾.

وتقوم لجنة الوزراء في علاقتها مع الجمعية البرلمانية بمتابعة توصيات الجمعية، والإجابة على الأسئلة الشفوية، والكتابية، وتقوم اللجنة أيضاً بقبول دول أعضاء جدد، ودعوة بلدان أوروبية ليصبحوا أعضاء بمجلس أوروبا.

فإذا ما قررت اللجنة قبول عضوية دولة ما، فإنها تصدق على توصية تدعو فيها هذه الدولة إلى الانضمام، وتوضح هذه الدعوى عدد المقاعد التي ستحصل عليها الدولة، ومدى مساهمتها في الميزانية⁽³⁾، وكما أصبحت هذه الدعوات تتضمن عدة شروط تتعلق بتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية في البلد المرشح، كما تملك لجنة الوزراء أيضاً سلطة تعليق أو طرد أي عضو من منظمة مجلس أوروبا طبقاً للمادة السادسة والعشرين من القانون الداخلي للجنة الوزراء⁽⁴⁾.

كما يجوز للجنة الوزراء دعوة عدد من الدول كمراقبين دوليين لها، ومن هذه الدول الفاتيكان، وكندا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان⁽⁵⁾.

وبناء على ما تقدم ذكره فإن اختصاصات لجنة الوزراء حسب ما أوضحتها المادتان الخامسة عشر والسادسة عشر من ميثاق مجلس أوروبا، والفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعين من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ينقسم إلى اختصاصات إلزامية في حق الدول الأطراف وأخر غير إلزامية وذلك على النحو التالي:

(1) منصور الفيتوري، نظام التمثيل الدبلوماسي في القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، الجزء الأول، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2000م، ص 229.

(2) إبراهيم محمد العناني، المنظمات الدولية الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

(3) المادة (25) من القانون الداخلي للجنة الوزراء.

(4) إبراهيم محمد العناني، المنظمات الدولية الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص 69.

(5) محمد الميداني النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الفرع الأول : الاختصاص الإلزامي للجنة الوزراء:

أولاً- في إطار الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان:

لقد أوكلت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان إلى لجنة الوزراء اختصاص مهم ورئيسي، ويتمثل هذا الاختصاص في مراقبة تنفيذ الأحكام الصادرة من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان⁽¹⁾، وتجلى هذا الاختصاص خاصة بعد دخول البروتوكول الحادي عشر حيز التنفيذ، والذي أدخل تعديلاً على آلية الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث تم الاقتصار على هيئة واحدة، وهي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تقوم بالسهر على احترام وعدم خرق الحقوق والحريات الواردة والمنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وكذلك ألغى هذا البروتوكول كلياً دور لجنة الوزراء المتمثل في دراسة الشكاوي التي كانت تقدم إلى اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، وتقتصر صلاحية لجنة الوزراء تطبيقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بالسهر على تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فلجنة الوزراء تتصرف كجهاز للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وذلك بمشاركة الفعالة في وضع حيز التنفيذ الحقوق والحريات الواردة فيها، حيث بينت المادة (46) من الاتفاقية حسب التعديل الذي جاء به البروتوكول رقم (11)، وتنص على أن حكم المحكمة يحال إلى لجنة الوزراء التي تتولى الإشراف على تنفيذه، وبناءً على ذلك فإن للجنة الوزراء سلطة مراقبة ومتابعة تنفيذ أحكام المحكمة⁽²⁾.

إن مراقبة أحكام المحكمة من قبل لجنة الوزراء تتم مبدئياً من خلال الاجتماعات الخاصة بحقوق الإنسان، والتي يكون جدول أعمالها علنياً، وفي حالة ما إذا كانت الرئاسة تؤول إلى ممثل دولة طرف في القضية المرفوعة أمام لجنة الوزراء، طبقاً للمادة السادسة والأربعين (الفقرة الثانية)، فإن الممثل يغادر الرئاسة أثناء مناقشة القضية⁽³⁾.

(1) حفيظ عكداوي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

(2) إن المادة (46) من الاتفاقية لم تشر إلى أية قواعد بخصوص تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كما أن حكم المحكمة يصدر خالياً من الإشارة إلى الأسلوب الذي يمكن بواسطته تنفيذ الحكم وأمام هذا النقص أصدرت لجنة الوزراء القواعد الإجرائية المتعلقة بتطبيق المادة (546) من الاتفاقية.

(3) حفيظ عكداوي، حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الأوروبي والعربي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

وأيا كانت طبيعة الحكم الصادر سواء كان مقررًا فقط لوجود المخالفة، أو قاضياً بترضية عادلة للضحية، فإن اللجنة تقوم بمتابعة تنفيذه، إذ توجه رسالة للدولة المعنية لإحاطتها بما تم إتباعه من إجراءات لتنفيذ الحكم، وعلى ضوء ذلك يمكن للجنة الوزراء إن رأت ما قامت به الدولة المحكوم عليها من إجراءات لتنفيذ الحكم، وعلى ضوء ذلك يمكن للجنة الوزراء أن رأت ما قامت به الدولة المحكوم عليها من إجراءات لا يعد تنفيذاً مقبولاً للحكم أن تتخذ قراراً بأغلبية ثلثي أعضائها متضمناً ما يجب اتخاذه حيال هذه الدولة من إجراءات، وبالرغم من أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لم تتعرض للجزاءات التي يمكن توقيعها في هذه الحالة، إلا أن عمل لجنة الوزراء جرى على ممارسة العديد من الضغوط السياسية⁽¹⁾.

حيث بينت المادة الثامنة من ميثاق مجلس أوروبا الإجراءات التي يمكن للجنة الوزراء حيال الدولة المتعاقد التي لم تمثل لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ولم تنفذ الحكم أو قامت بتنفيذه بصورة غير مرضية وغير كافية، وتمثل هذه الإجراءات في الآتي⁽²⁾:

- 1- ممارسة الضغوط على ممثلي تلك الدول المخالفة في اجتماعات لجنة الوزراء.
 - 2- إصدار قرار بتعليق عضوية الدولة في المنظمة، وجميع المنظمات التابعة لها، كما حدث مع اليونان سنة 1969 ف.
 - 3- طرد الدولة بصفة نهائية إلى أن تعود إلى الصواب، وتمثل لمقررات أجهزة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وأجهزة مجلس أوروبا.
- وبالرغم من ذلك، فقد شهد عمل لجنة الوزراء في هذا الصدد تطوراً ملحوظاً؛ إذ بينما في البداية كانت تتسامح مع البطء الشديد من قبل الدولة المحكوم عليها في التنفيذ، كما كانت تكتفي بالإجراءات الفردية لإصلاح آثار المخالفة دون أن تتطلب اتخاذ إجراءات عامة لتحقيق التوافق مع الاتفاقية، كما أنه وفي هذا إطار هذه الإجراءات العامة كانت تكتفي بمجرد التقدم بمشروع قانون بإلغاء النصوص المخالفة للاتفاقية دون انتظار إلى أن يتم اعتماده.
- فقد شهدت الآونة الأخيرة رقابة موسعة من قبل لجنة الوزراء على تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فقد أصبحت في الكثير من الأحيان أن يتم التنفيذ باتخاذ إجراءات عامة، على عكس

(1) عزت البرعي، حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الأوروبي والدولي والإقليمي، مرجع سبق ذكره، ص 342.

(2) المادة (26) من القانون الداخلي للجنة الوزراء.

ما كان يتم في السابق، كما أنها لم تعد تصدر قرارها النهائي إلا بعد إقرار القانون الذي يحقق التوافق مع الاتفاقية.

وبالرغم من التطور الذي شهدته لجنة الوزراء خلال توسيع رقابتها على تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتشدد إزاء ما تعتبره تنفيذاً مقبولاً ومرضياً لهذه الأحكام، إلا أنه يجب أن يعهد إلى المحكمة باعتبارها مصدر الحكم والأقدر على معرفة ما يُعدّ تنفيذاً صحيحاً للحكم بمسألة متابعة التنفيذ⁽¹⁾.

ثانياً: اختصاصها في إطار المادة السادسة عشر من ميثاق مجلس أوروبا:

تختص لجنة الوزراء وفقاً لنص المادة السادسة عشر من ميثاق مجلس أوروبا بوضع الترتيبات الداخلية لمجلس أوروبا، بما في ذلك وضع اللوائح المالية والإدارية التي تتطلبها هذه التنظيمات والتدريبات على أن يستبعد من اختصاصها ما يتعلق بتنظيم العمل في الجمعية البرلمانية⁽²⁾.

وعليه فإن ما يصدر عن لجنة الوزراء من قرارات إعمالاً لهذه الاختصاصات يكون ذو طبيعة ملزمة، أي لا يجوز للدول الأعضاء الخروج على هذه القرارات ومخالفتها، كما تقوم لجنة الوزراء بتحضير ميزانية مجلس أوروبا والتصديق عليها، وذلك عن طريق قيام الأمين العام للجنة بإعداد مشروع الميزانية ووضعه للتصديق عليه من قبل اللجنة وذلك بعرض مشروع الميزانية على المندوبين في شهر الكانون من كل سنة، حيث تتم المصادقة عليه في نفس الوقت مع برنامج الأنشطة⁽³⁾.

أما فيما يتعلق بالتنظيم المالي للجنة الوزراء، فينص على أن تساعد المندوبين لجنة الميزانية التي تتكون من سبعة خبراء مستقلين، تعينهم لجنة الوزراء ضمن المرشحين المقترحين من طرف الحكومات الأعضاء⁽⁴⁾.

(1) مصطفى عبدالغفار، ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2003، ص 82.

(2) د. محمد الميداني، د. نزيهة كسيبي، الإنسان، مجموعة وثائق أوروبية، تونس، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2001، ص 20.

(3) ينظر: موقع لجنة الوزراء على شبكة المعلومات الدولية للإنترنت www.coe.int.

(4) المرجع نفسه.

الفرع الثاني: الاختصاص غير الإلزامي للجنة الوزراء:

بينت الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشر الوظيفة الأساسية للجنة الوزراء بمجلس أوروبا، وهي بحث ودراسة كافة الإجراءات التي يجب اتخاذها، إما بناءً على توصية من الجمعية البرلمانية أو بمبادرة من جانبها، وذلك لتحقيق هدف مجلس أوروبا المتمثل في إبرام الاتفاقيات وإقرار سياسة مشتركة للحكومات الأعضاء تجاه مسائل معينة⁽¹⁾.

أما الفقرة الثانية من المادة الخامسة عشر، فقد جاءت مقيدة لسلطات لجنة الوزراء في هذا الخصوص، فإذا ما توصلت اللجنة بعد البحث والدراسة إلى تحديد التصرف الذي ستتخذه، وهو إبرام الاتفاقيات أو إقرار الحكومات لسياسة مشتركة، فإن ما تملكه اللجنة هو توجيه توصيات إلى حكومات الدول الأعضاء إذا اقتضى الأمر، كما يجوز لها أن تطلب من هذه الحكومات أن تعلمها بالنتائج التي توصلت لها بشأن هذه التوصيات، ولكن ليس لها أن تصدر قرارات ملزمة وتظل للحكومات الأعضاء الحرية في قبول أو رفض توصيات اللجنة، فهي هيئة سياسية في منظمة إقليمية، ويعود إلى الدول الأعضاء فيها تحديد سياستها العامة⁽²⁾.

الفرع الثالث: إجراءات لجنة الوزراء:

لم تشر الفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من الاتفاقية الأوروبية إلى أية قواعد إجرائية في هذا الشأن، كما أن حكم المحكمة يصدر حالياً من الإشارة إلى الأسلوب الذي يمكن بواسطته تنفيذ الحكم، وأمام هذا النص أصدرت لجنة الوزراء بعض القواعد الإجرائية المتعلقة بتطبيق المادة (64)⁽³⁾.

1- عندما يتم تبليغ حكم المحكمة الأوروبية إلى لجنة الوزراء، يتم تسجيل موضوعه فوراً في جدول أعمال اللجنة.

2- إذا كان حكم القاضي قد انتهى إلى تقرير وجود انتهاك لنصوص الاتفاقية أو أقر تعويضاً عادلاً للطرف الذي أصابه ضرر من جراء الانتهاك، تطبيقاً لنص المادة (41)، فإن اللجنة تقوم بإخطار الدولة المعنية بالإجراءات التي يمكن اتخاذها لتسوية هذا الانتهاك، على ضوء ما انتهى إليه حكم المحكمة.

(1) المادة (15) من نظام مجلس أوروبا.

(2) المادة (2/15) من نظام مجلس أوروبا.

(3) عزت الرعي، مرجع سبق ذكره، ص 349.

3- إذا أعلنت الدولة المعنية لجنة الوزراء أنها لم تقم بعد باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ حكم المحكمة، أو لم تقم بإعلانها بذلك أصلاً، فإن القضية يتم تسجيلها من جديد في جدول أعمال لجنة الوزراء ولعدة ستة أشهر، إلا إذا قررت خلاف ذلك، تقوم خلالها الدولة باتخاذ الإجراءات سالفة الذكر، وفي الحالة التي تنقضي فيها مهلة الستة أشهر، دون أن تكون الدولة قد اتخذت إجراءات تنفيذ الحكم، يتم تسجيل القضية في جدول أعمال اللجنة لمدة ستة أشهر جديدة بصورة تلقائية، إلى أن تقوم الدولة بإخطار اللجنة بأنها اتخذت إجراءات تنفيذ الحكم.

4- لا تكون لجنة الوزراء وقد أدت وظيفتها وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعين من الاتفاقية الأوروبية والمعدل بموجب البروتوكول الحادي عشر إلا إذا أحيطت علماً بالإجراءات التي اتخذتها الدولة لتسوية الانتهاك، وفي الحالة التي يكون فيها الحكم الصادر من المحكمة قد أقرّ تعويضاً عادلاً للطرف المضرور، فإن اللجنة لا تكون قد مارست وظائفها إلا بعد التأكد من قيام الدولة المعنية بدفع التعويض العادل للطرف المضرور⁽¹⁾.

وبهدف متابعة التقدم الحاصل في تنفيذ الإجراءات الانفرادية أو التدابير العامة، تقوم لجنة الوزراء باتخاذ قرارات إنابية قبل إصدار القرارات النهائية، تدعو فيها الدول التي خرقت إحدى بنود الاتفاقية أو بروتوكولاتها إلى وضع حد لهذه الخروقات، ففي: 2002/4/30 ف أصدرت لجنة الوزراء قراراً إنابياً يتعلق بحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ: 2001/7/17 ف في قضية صادق وزانا وديكل وضوكانا ضد تركيا، الذي دعت فيه اللجنة التركية بدون تأخير إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل إعادة النظر في الإجراءات التي اعتبرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان غير قانونية في هذه القضية، وكذلك الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة التركية بغرض محو الآثار السلبية لمقدمي الدعوى ضحايا هذه الخروقات⁽²⁾.

وبعد إصدار القرار الإنابي تقوم لجنة الوزراء بإصدار القرار النهائي بعد أن تتخذ الدولة المتعاقدة المعنية كافة التدابير الضرورية للامتثال إلى حكم المحكمة الأوروبية، وفي حالة عدم امتثالها لقرارات المحكمة الأوروبية بأن لم تقم بتنفيذ الحكم أو قامت بتنفيذه بصورة غير مرضية وغير كافية، تقوم اللجنة باتخاذ

(1) عزت البرعي، حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الأوروبي الدولي والإقليمي، مرجع سبق ذكره، ص 350.

(2) حفيظ عكداوي، حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الأوروبي والعربي، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره،

إجراءات نصت عليها المادة الثامنة من نظام مجلس أوروبا وتمثل في إصدار قرار بتعليق عضوية الدولة في المنظمة، وجميع المنظمات التابعة لها، أو بطردها بصفة نهائية منها إلى أن تعود إلى الصواب، وتمثل لمقررات أجهزة الاتفاقية الأوروبية وأجهزة مجلس أوروبا⁽¹⁾.

الخاتمة.

ومن خلال دراستي لهذا البحث خلصت إلى بعض النتائج والتي يمكنني سردها في الآتي:

- 1- أوجد النظام الأوروبي آليات لحماية حقوق الإنسان تمثلت في المحكمة الأوروبية والتي وردت في الاتفاقية الأوروبية، ولجنة الوزراء التي أنشأها مجلس أوروبا.
- 2- لقد أجازت الاتفاقية بموجب البروتوكول الحادي عشر تلقي الشكاوي من أي شخص أو منظمة غير حكومية أو مجموعة من الأفراد تزعم بأنها ضحية انتهاك من قبل أحد الأطراف المتعاقدة.
- 3- للمحكمة الأوروبية اختصاص إلزامي ويتمثل في الاختصاص القضائي الذي من خلاله تقوم المحكمة بالفصل في جميع المنازعات لمعرضة عليها بقرار ملزم للأطراف المتعاقدة.
- 4- إن أحكام المحكمة الأوروبية لا تلزم الدول الأخرى غير الأطراف في الدعوى فهذا يشكل نقطة ضعف في نظام الحماية.
- 5- هناك بعض أوجه القصور في الدور الذي تلعبه لجنة الوزراء كجهاز سياسي والذي كثيراً ما يتأثر بالاعتبارات السياسية، هذه الاعتبارات التي من شأنها أن تضعف إلى حد كبير دور لجنة الوزراء في مجال مراقبة تنفيذ أحكام الاتفاقية.
- 6- عدم فعالية القرارات التي تتخذها لجنة الوزراء ضد الدول التي ترفض تطبيق قراراتها وأحكام المحكمة، تتعلق عضوية لطرف المتعاقد أو طرده نهائياً من منظمة مجلس أوروبا يعتبر غير سليم.
- 7- طول الفترة الزمنية التي يأخذها استناد طرق الطعن الداخلية حتى يصدر القرار الداخلي النهائي، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الأفراد يتقاضون عن اللجوء إلى المحكمة الأوروبية.

(1) تعطي المادة الثامنة من نظام مجلس أوروبا لجنة الوزراء سلطة اتخاذ قرار بتوقيف عضوية الدولة التي ارتكبت مخالفة خطيرة أو خرقاً جسيماً للمادة الثالثة من النظام الأساسي لمجلس أوروبا.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب.

1. إبراهيم محمد العناني، دراسة حول الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، إعداد: محمد شريف بسيوني وآخرين، الطبعة الأولى، بيروت، دار العلم للملايين 1989 ف.
2. طارق عزت رضا، تحريم التعذيب والممارسات المرتبطة به، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999 ف.
3. علي ضوى، القانون الدولي المصادر والأشخاص، الجزء الأول، الطبعة الأولى، طرابلس، دار الكتب الوطنية 2000 ف.
4. عبدالعزيز سرحان، مبادئ القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، 1991 ف.
5. محمد أمين أمين الميداني، النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان، الطبعة الثانية، الرباط، منشورات مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، 2004 ف.
6. محمد أمين الميداني، نزيهة كبيسي، مجموعة وثائق أوروبية، تونس، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2001.
7. محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الجزء الأول، الطبعة الأولى، منشورات دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان 2005 ف.
8. مصطفى عبدالغفار، ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي منشورات مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، القاهرة 2003 ف.

ثانياً: الرسائل العلمية.

1. الصادق العربي، الآليات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، مقدمة لمدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2010 ف غير منشورة.
2. حفيظ عكداوي، ضمانات حقوق الإنسان في إطار التنظيم الدولي والإقليمي الأوروبي والعربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، القاهرة 2000 غير منشورة.
3. مصباح الطاهر حمادي، الآليات القضائية الدولية لحقوق الإنسان الواردة في الميثاق الأفريقي والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة طرابلس، 2007 ف غير منشورة.

4. منصور الفيتوري حامد، نظام التمثيل الدبلوماسي في القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، الجزء الأول، جامعة الحسن الثاني، 2000 ف غير منشورة.
5. عزت البرعي، حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي والإقليمي، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، منشورات - بدون ذكر دار النشر 1985 ف.

ثالثاً: البحوث.

محمد أمين الميداني، اللجان الإقليمية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة - العدد الخامس تونس 1998 ف.

رابعاً: الوثائق الدولية.

1. محمد شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، دار الشروق، القاهرة 2000 ف.
2. ميثاق مجلس أوروبا 1947.
3. الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان 1950.
4. البروتوكول الحادي عشر الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 1992.

خامساً: شبكة المعلومات الدولية.

موقع لجنة الوزراء www.coeint.com